المنعطفات الحرجة وإعادة توزيع القوى بعد السابع من أكتوبر

حسن عبيد* أحمد عطاونة**

ملخص: يحلّل هذا البحث أثر عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر 2023 وما تبعها من حرب إبادة- في موازين القوى في الشرق الأوسط، وما نتج عنها من إعادة تعريف للمصالح والتحالفات الإقليمية والدولية. تنطلق الإشكالية من سؤال عن كيفية تغيّر التوازن الإقليمي، ودفع الفاعلين لإعادة تموضعهم. تفترض الدراسة أن الحدث شكّل منعطفًا كشف هشاشة ترتيبات ما بعد الثورات العربية والاتفاقيات الإبراهيمية. اعتمد البحث منهجًا تحليليًّا يجمع بين توازن القوى والمنعطفات الحرجة، ويخلص إلى أن الحدث أعاد تشكيل التوازنات، ووضع القضية الفلسطينية في مركز المشهدين السياسي والحقوقي.

الكلمات المفتاحية: السابع من أكتوبر، الإبادة، توازن القوى، حركات التضامن.

* مركز رؤية للتنمية السياسية، تركيا.

** مركز رؤية للتنمية السياسية، تركيا.

Critical Turning Points and the Redistribution of Power after October 7

HASAN OBAID*

ORCID NO: 0009-0007-4542-7592
hasan@vision-pd.org

AHMED ATAWNA**

ORCID NO: 0009-0001-2798-9483
ahmad@vision-pd.org

ABSTRACT: *This research analyzes the impact of the events of October 7, 2023 on the balance of power in the Middle East and the resulting redefinition of regional and international interests and alliances. The study examines how the regional balance shifted and how actors sought to reposition themselves. It argues that the event marked a turning point exposing the fragility of post–Arab Spring and Abraham Accords arrangements. Using an analytical approach combining balance-of-power theory and critical junctures theory, the study concludes that the event reshaped power dynamics and placed the Palestinian issue at the center of political and human-rights developments in the region.*

Keywords: *October 7, genocide, balance of power, solidarity movements.*

* Rouya Center for Political Development, Türkiye.

** Rouya Center for Political Development, Türkiye.

رؤية تركية
2025-(4/14)
09 - 28

Received Date: 20 / 09 / 2025 • Accepted Date: 10 / 11 / 2025

This work has been prepared in accordance with ethical principles.

DOI:10.36360/1560-014-004-001

CC BY NC

مقدمة

شكّلت أحداث السابع من أكتوبر 2023، أو ما اصطُلِح على تسميته بـ«معركة طوفان الأقصى»، نقطة انعطاف جوهرية في بنية النظامين الإقليمي والدولي، إذ بلغت دلالتها العسكرية فضاءات أوسع تتصل بإعادة توزيع القوى، وتبدّل طبيعة الخطاب السياسي، وتغيّر أنماط الاستقرار التقليدي في الشرق الأوسط. وقد مثّل هذا الحدث لحظة كاشفة لتصدّعات الترتيبات الأمنية والسياسية التي سادت المنطقة منذ مرحلة ما بعد الثورات العربية (2011) حتى توقيع اتفاقات أبراهام (2020) وما تلاها، ودفع نحو مراجعة أعمق لمعادلات القوة والتحالفات، سواء في البعد الدولي المتعلق بتوازن النفوذ بين القوى الكبرى، أم في البعد الإقليمي المرتبط بأدوار الفاعلين المحليين والإقليميين. في الوقت ذاته، أطلق السابع من أكتوبر موجات جديدة من التفاعل الشعبي والحقوقي، من خلال تصاعد الحركات الاحتجاجية في الغرب والعالم العربي، وتنامي الملاحقات القانونية المرتبطة بجرائم الاحتلال الإسرائيلي، وتفاقم الانقسامات الدولية، إلى جانب استمرار الانقسامات داخل الساحة الوطنية الفلسطينية.

في ضوء هذه التحولات يسعى البحث للإجابة عن السؤالين الآتيين: كيف أثّرت أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما بعدها في توازن القوى والفاعلين في الإقليم؟ وكيف أثّرت الحركات الاحتجاجية في السياسات الإقليمية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

تفترض الدراسة أن أحداث السابع من أكتوبر 2023 مثّلت منعطفًا حرجًا أدى إلى تراجع القيود المؤسسية التي قيّدت سلوك الفاعلين في المرحلة السابقة، وهذا أتاح لهم خيارات جديدة في التعامل مع البيئة الإقليمية.

يستند هذا البحث إلى إطارين نظريين متكاملين لفهم التحولات الإقليمية في الشرق الأوسط لما بعد السابع من أكتوبر:

أولًا: نظرية توازن القوى الإقليمي (Regional Balance of Power)، التي تنطلق من فرضية أن استقرار النظام الإقليمي يتحقق عبر موازنة النفوذ بين القوى المتنافسة للحيلولة دون هيمنة طرف واحد. ووفقًا لهذه النظرية، فإن الأزمات المفصلية كعملية السابع من أكتوبر وما تلاها من حرب إبادة، تُحدث خللًا في التوازن، يدفع الدول والفاعلين الإقليميين إلى إعادة تعريف مصالحهم، وبناء تحالفات مرنة تتناسب مع التحولات الجديدة في موازين القوة[1].

ثانيًا: نظرية المنعطفات الحرجة (Critical Junctures Theory): ففي مقالتهما «دراسة المنعطفات الحرجة: النظرية، والسرد، والافتراضات المقابلة في المؤسسية التاريخية». يقدّم جيوفاني كابوتشيا ودانييل كيلمن تحليلاً لمفهوم «المنعطفات الحرجة» بوصفها تلك اللحظات التاريخية القصيرة التي تحدث فيها أزمات أو تغيّرات كبيرة تجعل الأنظمة السياسية والاجتماعية في حالة مرونة أو سيولة مؤقتة. في مثل هذه اللحظات، تضعف القواعد والمؤسسات التي كانت تفرض قيودًا صارمة على قرارات القادة أو الفاعلين السياسيين، فيصبح بإمكانهم اختيار مسارات جديدة قد تغيّر شكل النظام أو توجهه لسنوات طويلة لاحقة[2].

انطلاقًا من هذا الدمج النظري، يسعى البحث إلى مناقشة ثلاثة محاور مترابطة تعبّر عن مسارات التأثير بعد السابع من أكتوبر:

1- التحولات الدولية والإقليمية: من خلال تحليل إعادة تشكّل علاقات القوة بين الفاعلين الإقليميين (إيران، تركيا، الخليج، مصر، الأردن) في ظل اعتماد الردع الإسرائيلي على الإبادة والعنف والنفوذ والتفوق العسكري بدعم أمريكي.

2- التفاعلات الشعبية والحقوقية: عبر رصد صعود التضامن الشعبي العابر للحدود مع فلسطين، واتساع نطاق التحركات القانونية ضد «إسرائيل» أمام المحاكم الدولية، وما ترتب على ذلك من إعادة صياغة للسرديات الحقوقية والسياسية عالميًّا.

3- الوضع الداخلي الفلسطيني: في ظل حرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، تتعمق أزمة الانقسام السياسي وتتآكل الشرعية المؤسسية الفلسطينية، فيما تتصاعد الجدلية بين المسارات السياسية والنضالية المتاحة أمام الفلسطينيين.

من خلال هذه المقاربة، يُطرَح كلٌّ من إطار توازن القوى الإقليمي والمنعطفات الحرجة على شكل عدستين تحليليتين توفران فهمًا مركبًا لتداعيات السابع من أكتوبر؛ إذ يُفسّر الإطار الأول التحولات في توزيع القوى، فيما يوضح الثاني الكيفية التي تُضعِف بها اللحظة الحرجة القيود المؤسسية لمصلحة الفاعلين. وبناءً عليه، لا يُتعامَل مع عملية السابع من أكتوبر بوصفها حدثًا طارئًا، بل بوصفه منعطفًا تاريخيًّا يُعيد تشكيل موازين القوة وأولويات الفعل السياسي في الشرق الأوسط، ويفتح آفاقًا جديدة لتحليل النظامين

الإقليمي والدولي، فضلاً عن استشراف مآلات القضية الفلسطينية في أبعادها السياسية والقانونية والاجتماعية الراهنة.

أوّلاً: المنعطف الحرج بعد السابع من أكتوبر: تحوّلات التوازن الإقليمي والدولي

أدى السابع من أكتوبر 2023 إلى تحول جوهري في سياسات الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط. لم يتراجع نفوذ واشنطن، بل أعادت ترتيب أولوياتها الإستراتيجية، بالانتقال من السياسات التي مزجت بين الردع والمشروعية إلى التركيز على القوة العسكرية المباشرة. قبل ذلك، كانت الهيمنة الأميركية تُقدَّم ضمن إطار مؤسسي وقانوني لتسهيل قبولها، أما بعد هذا التاريخ فصارت أكثر وضوحًا وصدامية، بدون الحاجة إلى تسويغات ليبرالية. إذ انتقلت واشنطن من نمط «إسقاط القوة» (Power Projection)، الذي اتّسم بالمرونة والردع عن بُعد وخاصة خلال اتفاقيات التطبيع إلى نمط «حماية القوة» (Power Protection)، القائم على الانتشار العسكري المادي في نقاط التماس، وهذا يعكس تراجع ثقتها في فعالية الردع غير المباشر، ويشير إلى اعتماد متزايد على القوة الصلبة في إدارة التوازنات الإقليمية[3].

في هذا العنوان، سيتطرق البحث إلى تأثير أحداث السابع من أكتوبر على مجموعة من الدول الإقليمية والدولية، منها: إيران وتركيا ومصر والأردن ودول الخليج وأوروبا، من حيث تحوّل مواقفها السياسية والأمنية، وإعادة صياغة علاقاتها وتحالفاتها في ضوء التطورات الأخيرة التي جعلت من الحدث منعطفًا حرجًا في بنية النظامين الإقليمي والدولي.

إيران: المراجعة الواقعية من دون التراجع عن الطموح

منذ الثورة الإسلامية عام 1979، قامت إيران بتطوير إستراتيجية إقليمية تقوم على مفهوم «الدفاع المتقدم» و«محور المقاومة»، مستندة إلى شبكة من الحلفاء في لبنان وسوريا والعراق واليمن وفلسطين. هذا النموذج كان يهدف الى تشكيل حالة ردع للاحتلال الإسرائيلي، مع الحفاظ على عمق إستراتيجي يتيح لها توسيع نفوذها الإقليمي من دون الانخراط المباشر في النزاعات على أراضيها. بعد السابع من أكتوبر 2023 انخرط كلٌّ من حماس وحزب الله في مواجهة مباشرة ودامية مع الاحتلال الإسرائيلي،

وهذا انعكس عليهما باستنزاف ميداني وضغوط سياسية متزايدة. وشكّلت إيران، بوصفها الداعم الرئيس لمحور المقاومة، محورًا أساسيًّا في معادلة التصعيد، إذ تعرّضت لضربات إسرائيلية متزايدة طالت مواقعها ونفوذها الإقليمي. ومع سقوط نظام بشار الأسد واندلاع حرب الاثني عشر يومًا بدعم أميركي مباشر لـ«إسرائيل»، دخل محور المقاومة مرحلة اختبار إستراتيجي كشفت عن حدود تماسكه، وهو ما أحدث تأثيرين متزامنين على إيران:

> **تراهن إيران على أن دمار غزة سيغذّي الغضب الشعبي ويمدّ «محور المقاومة» بزخم جديد، وهذا يكرّسها فاعلًا إقليميًا لا يمكن تجاوزه رغم الضغوط والعقوبات المتصاعدة**

أولًا، أظهرت طبيعة الموقف الإيراني أن طهران لم توفر الدعم العملياتي والحماية اللازمة لحلفائها كما كان متوقّعًا، وهذا ألقى الضوء على قيود قدرتها على إدارة شبكة المحور في ظل تصعيد عسكري واسع؛ بل إن إيران أكدت أكثر من مرة على لسان العديد من المسؤولين أن حلفاءها يعملون باستقلالية تامة عنها؛ ولا تملك إيران ضمان تحركاتهم العملياتية أو قراراتهم الإستراتيجية؛ وأنهم يبادرون إلى أفعالهم بقرارات مستقلة وتقدير ذاتي[4].

ثانيًا، أدت تأثيرات الحرب في حركة حماس وحزب الله، إلى جانب خروج سوريا من حلقة نفوذها، إلى خسارة خطوط الإمداد والحماية لحلفاء إيران، وأضعف ذلك موقع إيران في الترتيبات الأمنية الإقليمية.

في ضوء هذه التطورات، اضطرت إيران إلى إعادة تقييم إستراتيجيتها، والانتقال نحو الاعتماد على قدراتها العسكرية التقليدية، وقوات الدولة المركزية، مع تقليل الاعتماد على الحلفاء في تنفيذ المهام العملياتية. وكشفت هذه المرحلة كذلك عن الحاجة الملحة إلى إعادة صياغة أدوات النفوذ الإيراني، وإعادة النظر في استدامة المفاهيم الإستراتيجية القائمة على العمق الإقليمي وحماية المصالح عبر محور المقاومة.

ويرى محمد آية الله طبار الأستاذ المشارك في قسم الشؤون الدولية بكلية (بوش)، أن الإيرانيين لا يرون هذه المرحلة على أنها هزيمة، بل يجدونها فرصة لإعادة التموضع. فبينما يعدّ الغرب أن نفوذ طهران تراجع بسبب خسائر حلفائها، كحماس وحزب الله والنظام السوري، ترى القيادة الإيرانية أنها تواجه انتكاسات مؤقتة ضمن صراع طويل

المدى. لذلك تعمل على إعادة ترتيب أوراقها، من خلال دعم الحوثيين الذين أصبحوا حليفًا مؤثرًا في البحر الأحمر، وتعزيز التنسيق الهادئ مع دول عربية كالسعودية ومصر، وتحضير نفسها لاحتمال مواجهة مباشرة مع «إسرائيل» أو الولايات المتحدة. في المقابل، تراهن إيران على أن دمار غزة سيغذّي الغضب الشعبي ويمدّ «محور المقاومة» بزخم جديد، وهذا يكرّسها فاعلاً إقليميًّا لا يمكن تجاوزه رغم الضغوط والعقوبات المتصاعدة[5].

مصر والأردن: اختبار صعب لاتفاقيات «السلام»

وفي سياق العلاقات العربية-الإسرائيلية، تبرز مصر والأردن بوصفهما الدولتين العربيتين اللتين أبرمتا اتفاقيتي سلام رسميتين مع «إسرائيل»، وهذا جعلهما فاعلين محوريين في إدارة توازنات الإقليم والتعامل مع حرب الإبادة.

فسارعت مصر إلى اتخاذ مواقف وسياسات تهدف إلى استعادة التوازن، مثل إبقاء قنوات التفاوض مع «إسرائيل»، والحفاظ على مصالحها في سيناء، ومنع تدفق اللاجئين الفلسطينيين عبر حدودها مع قطاع غزة. ضمن سعي مصر إلى المحافظة على موقعها ضمن معادلة القوى الإقليمية.

تواجه القاهرة في أعقاب الأزمة مناخًا إقليميًّا متحوّلاً دفعها إلى إعادة هيكلة تحالفاتها وفق مقاربة براغماتية؛ إذ شهدت العلاقة مع تركيا، التي كانت قد تدهورت سنوات عديدة، تحسنًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة. فإعادة التهدئة بين مصر وتركيا مثلت فرصة لكلا الطرفين لإعادة التموضع في شرق المتوسط بما يتماشى مع مصالحهما[6]. بالتوازي، يُشير تحليل في Chatham House إلى أن القاهرة باتت تنظر إلى «إسرائيل» على أنها تهديد ممكن لحدودها، وأظهرت استعدادًا لتقليص التنسيق الأمني التقليدي إن لم يواكب ذلك احترامًا لموقفها بعدم تهجير الفلسطينيين[7].

منذ أكتوبر 2023، ارتأت مصر أن تكون المدخل الإستراتيجي المركزي للملف الغزّي، فأطلقت في مارس 2025 خطة إعادة إعمار للقطاع تُعطَى فيها الأولوية لبقاء الفلسطينيين في أرضهم ورفض نقل السكان، في خطوة تؤكد موازنة بين أمنها على حدود سيناء ومطالبها الدبلوماسية في دعم القضية الفلسطينية[8].

وفي سياق تحالفات السلطة والنفوذ، تتبنى مصر مقاربة مزدوجة: أولاً، تمارس خطابًا معارضًا لاقتراح ترامب بتحويل غزة إلى «ريفييرا» أمريكية يتخلّص من سكانها، معلنة أن «التهجير الجماعي للفلسطينيين خط أحمر»[9].

ثانيًا، تسعى القاهرة لتفعيل إدارة فلسطينية للقطاع، تحت إشراف الحكومة الفلسطينية، وتُقصي دور حماس من الحكم[10]. بهذه الطريقة، تأمل مصر في تحويل «اللحظة الحرجة» إلى فرصة لدور أكبر في مستقبل غزة، فهي ترفض أن تُستبعَد من صياغة إدارة ما بعد الحرب، وتعمل على فرض شروطها في إعادة الهيكلة السياسية والإدارية لغزّة، وهذا يعكس بوضوح رغبة القاهرة في استعادة مركزيتها بوصفها فاعلاً إقليميًّا فاعلاً لا مجرد وسيط.

أما بالنسبة للأردن، فقد وجدت الأردن نفسها أمام مجموعة من التحديات. فوفق تقرير أعده معهد «الولايات المتحدة للسلام»[11] فإن على الأردن التوازن بين ثلاثة مسارات، أولاً احتواء حركة حماس، من خلال إدارة حساسة تُراعي التعاطف الشعبي مع غزة وحركة حماس، وتمنع في الوقت نفسه أي تمدد لنفوذ الحركة داخل المملكة. المسار الثاني مواجهة التهديدات الإيرانية عبر التصدي للتهريب والهجمات الجوية مع تجنّب الانزلاق إلى صراع مباشر، والثالث المحافظة على تعاون أمني حيوي مع «إسرائيل» رغم الخلافات السياسية العميقة خصوصًا بشأن حلّ الدولتين ورفض التهجير. وتشكل هذه المسارات الثلاثة أساس إستراتيجية الأردن لحماية استقراره الداخلي وتوازن دوره الإقليمي.

بمعنى أن نجاح الأردن في التعامل مع اللحظة الحرجة يعتمد على مدى قدرتها على إدارة التوازن بين الأمن الداخلي وضغوط السياسة الخارجية.

الخليج: السعودية وقطر نموذجًا

شكّل السابع من أكتوبر 2023 منعطفًا مَفصليًّا في مسار التطبيع بين السعودية و«إسرائيل»، إذ أوقف الاندفاعة التي سبقت حرب الإبادة، وأعاد طرح القضية الفلسطينية شرطًا أساسيًّا لأي انخراطٍ سعودي في ترتيباتٍ جديدة. فبينما كان يُنظَر قبل الأحداث إلى التطبيع على أنه ركيزة لمشروع واشنطن الإقليمي لتشكيل محور أمني–اقتصادي بقيادة «إسرائيل» والسعودية، جاءت الحرب لتُظهر التناقض بين الحدّ الأقصى العسكري

الإسرائيلي وإستراتيجية الاستقرار السعودي. فـ«إسرائيل» اتّجهت نحو حرب مفتوحة تهدف إلى تفكيك محور المقاومة بدعم أمريكي مباشر، في حين ركزت الرياض على خفض التصعيد، وإعادة ترميم العلاقات مع إيران ضمن سياق رؤية 2030 للتنمية والانفتاح والاقتصاد[12]. وربما يكون هذا الموقف تعبيرًا عن خيبة أملها من محدودية الدعم الأمريكي بعد هجمات الحوثيين في سنة 2019 على منشآتها النفطية.

سعت السعودية من خلال اللحظة الحرجة التي شكلها السابع من أكتوبر إلى تعزيز تحالفاتها الدفاعية خارج المظلّة الأمريكية، موقعةً اتفاقية دفاع متبادل مع باكستان في سبتمبر 2025 [13].فبالنسبة للسعودية تحوّل التطبيع من أداة لإعادة هندسة الإقليم إلى ورقة ضغطٍ سياسية؛ لتحسين شروط التوازن والردع مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» في آنٍ واحد.

أما بالنسبة لدولة قطر، فقد أدّت دورًا محوريًّا بوصفها وسيطًا رئيسًا في المفاوضات بين حماس و«إسرائيل»، بالتنسيق مع مصر والولايات المتحدة، وأسهمت بشكل فاعل في الجهود الدبلوماسية التي قادت إلى اتفاقات الهدنة المؤقتة، وصفقات تبادل الأسرى مطلع عام 2025. وكذلك اتفاق وقف إطلاق النار في 10 أكتوبر 2025. ورغم النقد الإسرائيلي لدور قطر[14]، دافعت الدوحة عن دورها مؤكدةً أن قنواتها مع حماس هي أدوات دبلوماسية معترَف بها من واشنطن والأمم المتحدة، وأن استمرار العمليات الإسرائيلية يقوِّض أي مسار سياسي مستدام. واختارت الدوحة التعامل مع اللحظة الحرجة من خلال إستراتيجية التأثير عبر الوساطة.

لكن، شكّلت سلسلة الضربات في صيف عام 2025 وخريفه، بدءًا من الهجوم الإيراني على قاعدة العديد في 23 يونيو، ثم الغارة الإسرائيلية على الدوحة في 9 سبتمبر – الامتحان الأشدّ لسياسة دولة ووساطتها تجاه الأزمات الدولية التي تبنّتها لعقود، كما وضعت تفاهماتها الدفاعية مع الولايات المتحدة أمام اختبار عملي. ورغم أن هذه الضربات حملت رسالة ضغط مباشرة على الدوحة، فإن القيادة القطرية اختارت عدم الانكفاء، بل المضي في سياساتها ولكن بصيغة جديدة. إذ رأت الدوحة أن التراجع عند هذا المنعطف الحرج سيُفقدها رصيدًا سياسيًّا تراكم عبر الزمن، ويُظهرها كأن «إسرائيل»، ردعتها، بينما يتيح استمرار الوساطة، بأدوات محدّثة إعادة تثبيت موقعها في ميزان القوى.

ومن هنا، أعادت قطر تعريف دور الوساطة بوصفه آلية لحماية الدولة أكثر منه سياسة خارجية. وتعاملت قطر مع اللحظة الحرجة على أنها مجال لإعادة توزيع المخاطر لا للهروب منها، وعزّزت أمنها بالتحالف مع واشنطن، وشكلت جبهة إدانة دولية للاعتداء على أراضيها أجبرت الاحتلال على الاعتذار[15]، ووسّعت نطاق وساطتها بإشراك الأمم المتحدة وتركيا.

تركيا: إدارة «اللحظة الحرجة» بين إعادة التموضع والتأثير

شكّل العدوان الإسرائيلي على غزة بعد السابع من أكتوبر 2023 منعطفًا حرجًا لتركيا، التي وجدت نفسها بين أمرين متعارضين: التمسك بدورها مدافعة عن الفلسطينيين وما استتبع ذلك من خطابات وقطع العلاقات التجارية مع الاحتلال الإسرائيلي وسحب السفير واحتضان قادة حماس، وعدم الذهاب إلى مستوى تخسر فيه شراكتها مع واشنطن وما يتبع ذلك من إيجاد دور لها في القضية الفلسطينية.

وقد شكّل التنافس الإسرائيلي– التركي في الساحة السورية تجسيدًا حيًّا لمنطق توازن القوى الإقليمي، إذ يسعى الطرفان إلى منع الآخر من تحقيق هيمنة إستراتيجية على الفراغ الذي خلّفه سقوط نظام الأسد. وفي ضوء توازن القوى الإقليمي الجديد، اختارت أنقرة ألا تذهب إلى سياسية الانحياز الصريح، فهي لم تنضم إلى محور المقاومة، لكنها نسّقت مع قطر ومصر لتشكيل قناة سياسية وإنسانية موازية لوقف الحرب، وإدارة المساعدات، وإعادة الإعمار في غزة.

وعززت تركيا موقفها المدافع عن الفلسطينيين بين الدول السُّنية، محاولةً بذلك استعادة دورها بوصفها قوة موازنة بين محور المقاومة والنظام الإقليمي العربي، هذه المقاربة سمحت لأنقرة بأن تُبقي خطوطها مفتوحة مع جميع الأطراف، وتظهر في الوقت ذاته بمظهر القوة السُّنية القادرة على منافسة إيران على التأثير في المقاومة الفلسطينية[16]، وكانت نتيجة هذا الأمر انضمامها إلى الأطراف الوسيطة التي أسهمت في اتفاق «وقف إطلاق النار» في 9 أكتوبر 2025.

أوروبا: المراوحة في المكان

بدل أن يشكل السابع من أكتوبر وما تبعه من حرب إبادة فرصة لإعادة الاتحاد الأوروبي بناء سياسة ومقاربة توازن بين أمن «إسرائيل» وحقوق الفلسطينيين في الحد الأدنى،

وينتصر لقيم العدالة والمحاسبة على جرائم الإبادة التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في الحد الأقصى، فإنه –على العكس من ذلك– انقسم أعضاؤه في مواقفهم، وهذا أضعف قدرته على الفعل الموحد[17]. حيث كانت سياسة الاتحاد الأوروبي تميل إلى الحسابات الداخلية أكثر من الحسابات الإقليمية[18]. وبهذا المعنى، لم يعد الاتحاد الأوروبي فاعلاً وازنًا في ميزان القوى، بل غدا جزءًا من اضطرابه؛ إذ حافظ على إبقاء الدعوات السياسية الداعية إلى حل الدولتين ووقف الحرب، لكنه أخفق في تحويلها إلى أداة تأثير واقعية. بذلك، يظهر أن أوروبا لم توظف اللحظة الحرجة لتشكيل فاعلين يتجاوزون التقييدات المؤسسية، بل أعادت إنتاج دورها الإشكالي القديم تجاه القضية الفلسطينية في سياق أكثر هشاشة. وهكذا، يتحول السابع من أكتوبر من فرصة لإعادة تعريف موقع أوروبا في الإقليم إلى مرآة تكشف مأزقها بين طموح الفاعلية وحدود الإرادة المؤسسية.

ثانيًا: الحركات الاحتجاجية والقانونية المناهضة للإبادة في فلسطين: نحو مقاربة سوسيولوجية-سياسية

منذ أكتوبر 2023، شكّلت الحرب على قطاع غزة لحظةً كاشفة لإعادة تشكّل الحركة العالمية المناهضة للإبادة. فلم تعد الاحتجاجات مجرّد ردّ فعل أخلاقي، بل غدت ظاهرة اجتماعية–سياسية عابرة للحدود تعبّر عن تحوّل في البنى الرمزية والتعبوية والحقوقية الداعمة لفلسطين. إذ اندمجت في الحراك قوى مدنية، طلابية، قانونية، وإعلامية، لتنتج خطابًا كونيًّا يربط بين العدالة في فلسطين والعدالة العالمية. وكما تلاحظ الباحثة لارا ديب، فإنّ الحركة المناهضة للإبادة في فلسطين تمثل اليوم فرصة لإعادة تعريف مفاهيم التضامن والشرعية الأخلاقية في زمن الاستعمار الاستيطاني[19].

آليات الاحتجاج: بين التعبئة الجامعية، الشبكات العابرة للحدود، والرمزية الرقمية

شهدت الحركات المناهضة للإبادة في فلسطين منذ أكتوبر 2023 تحولاً نوعيًّا في بنيتها التعبوية وخطابها السياسي، إذ تجاوزت أشكال الاحتجاج التقليدية نحو بناء منظومة متعددة المستويات تجمع بين الفعل الميداني والإنتاج المعرفي والرقمي. إذ أصبحت الجامعات مركزًا رئيسًا لإعادة تسييس المجال الأكاديمي عبر مساءلة العلاقة بين المعرفة والاستعمار.

وتشير بيانات اتحاد إحصاء الحشود (Crowd Counting Consortium) إلى أنه بين 7 أكتوبر 2023 و7 يونيو 2024 سُجِّل نحو 12,400 احتجاج مؤيد لفلسطين وأكثر من 2,000 احتجاج مؤيد لـ«إسرائيل» في الولايات المتحدة، وهي أكبر موجة احتجاجات مرتبطة بحدث خارجي منذ بدء التوثيق عام 2017. وتوضح الدراسة أن التعبئة الواسعة تعود إلى حجم الخسائر البشرية الفلسطينية، والموقف الأميركي المنحاز لـ«إسرائيل»، وحالة الغضب الأخلاقي من سياساتها[20].

تحولت الاعتصامات الطلابية في جامعات مثل جامعة كولومبيا، وجامعة هارفارد، ومعهد العلوم السياسية (سيانس بو) إلى فضاءات رمزية للمقاومة ضد التواطؤ المؤسسي في تمويل الاحتلال، وهو ما أسهم في إعادة تعريف الجامعة كمجال عمومي مقاوم، على خطى حركات التحرر العالمية التي ربطت بين النضال الأكاديمي ومناهضة الفصل العنصري[21].

أما التحشيد الرقمي فمثّل البنية العابرَة للحدود لهذه الحركة، إذ غدت وسوم مثل #FreePalestine و#CeasefireNOW و#GazaUnderAttack من بين الأكثر تداولاً عالميًّا، محوّلةً القضية الفلسطينية إلى رمز كوني للعدالة[22]، وقد أسهم هذا الفضاء في إنتاج ما يُعرَف بـ«الاحتجاج الهجين»[23] الذي يربط بين الممارسات الميدانية في الحيّز العام وأشكال العصيان أو الاحتجاج في الفضاء الرقمي.

الحركات الاحتجاجية وتشكّل الرأي العام العالمي المناهض للإبادة

أحدثت الحركات المناهضة للإبادة تحولاً جوهريًّا في بنية الرأي العام الغربي، إذ نقلت مركز السرد من تصوير «إسرائيل» بوصفها ضحية إلى إدراكها بوصفها قوة استعمارية تمارس عنفًا ممنهجًا ضد الفلسطينيين. أظهر استطلاع «يو غوف» (YouGov)، المنشور في صحيفة الغادرديان بتاريخ 3 يونيو 2025 أنّ التأييد الشعبي لـ«إسرائيل» في أوروبا الغربية انخفض إلى أدنى مستوى مسجَّل منذ بدء هذه الاستطلاعات عام 2016. إذ بيّنت نتائج المسح في ست دول (المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، الدنمارك، إيطاليا، إسبانيا) أنّ أقل من 20 % من المستطلَعين يحملون آراء إيجابية تجاه «إسرائيل»، مقابل 63–70 % لديهم مواقف سلبية. كما تراجعت القناعة بأن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة مسوَّغة إلى نسب تتراوح بين 9 % في إيطاليا و25 % في فرنسا وألمانيا[24].

تأثير الحركات الاحتجاجية في السياسات المحلية والعالمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية

مع تصاعد موجات الحركات المناهضة للإبادة، اضطرت العديد من الحكومات الغربية إلى مراجعة مواقفها التي كانت تميل في بدايتها إلى تبنّي السردية الإسرائيلية تحت ذريعة «الدفاع عن النفس».

منذ بداية حرب الإبادة على غزة في أكتوبر 2023، لم تقتصر الحركات المناصرة لفلسطين في أوروبا على المسيرات والمظاهرات والاحتجاجات، بل أصبحت قوة ضغط اجتماعية وسياسية أسهمت في إعادة توجيه السياسات الرسمية نحو مواقف أكثر استقلالاً عن السردية الإسرائيلية[25]. ففي إيرلندا، انتهى اعتصام طلاب جامعة ترينيتي في دبلن بقرار الجامعة يقضي بسحب استثماراتها من شركات إسرائيلية، وأظهرت دراسة

بعنوان «من دبلن إلى رام الله» أن الزخم الطلابي والنقابي كان أحد العوامل الداخلية التي دفعت الحكومة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية[26]. وفي إسبانيا والنرويج وبلجيكا، شكّل الضغط الشعبي الممتد منذ أواخر 2023 رافعة سياسية دفعت الحكومات إلى الاعتراف بفلسطين أو تقييد التعاون العسكري مع «إسرائيل». وهذا ما دفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر مارس الماضي مخاطبًا «إسرائيل» بالقول: «إن على «إسرائيل» أن تكون حذرة للغاية؛ لأنكم تخسرون تأييد قسم كبير من العالم، وتخسرون الكثير من التأييد»[27].

التحرّكات القانونية وتأثيرها في الاحتلال

منذ أواخر عام 2023، انتقل الحراك المناصر لفلسطين من التعبئة الميدانية إلى مسارات قانونية عابرة للحدود، فأنتج تقاطعات بين الضغط الشعبي وآليات التقاضي الدولي أسهمت في رفع الكلفة السياسية والقانونية لاستمرار الاحتلال. مثّل لجوء جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية نقطة تحول مفصلية، إذ أرست أوامر التدابير المؤقتة الصادرة في 26 يناير 2024 التزامًا على دولة الثالثة بمنع الإبادة والإسهام في وقفها[28]، وهذا حفز مراجعات إدارية وقضائية لسياسات السلاح والتعاون العسكري في أوروبا. استندت محكمة الاستئناف في لاهاي (فبراير 2024) إلى هذه الالتزامات بوقف تصدير أجزاء طائرات F-35 إلى «إسرائيل»[29]، في حين علّق إقليم والونيا البلجيكي تراخيص تصدير البارود والذخيرة تطبيقًا لمبدأ «الخطر الحقيقي والوشيك» للإبادة[30].

انعكست هذه التحولات في الإدانة القانونية للإبادة على المستوى الدولي على سياسات الدول الأوروبية التي واجهت ضغطًا شعبيًّا متزايدًا لترجمة القانون الدولي إلى مواقف ملموسة. إذ ربطت النرويج اعترافها الرسمي بدولة فلسطين في مايو 2024 بإطار الشرعية والقانون الدولي[31]. بالتوازي، عزز تقرير المركز الأوروبي للدستور وحقوق الإنسان (ECCHR) مشروعية هذا التحول، مؤكدًا وجود أدلة كافية على ارتكاب «إسرائيل» أفعالاً تندرج ضمن الإبادة الجماعية في غزة[32]. شكّلت هذه الآراء والقرارات القانونية أساسًا لتحوّل الخطاب القانوني إلى أداة تعبئة معرفية وسياسية للحركات المدنية والطلابية، إذ أعادت توظيف القانون الدولي بوصفه وسيلة للمقاومة ووسيطًا لشرعنة النضال، وربط الشارع بمفاهيم العدالة العالمية.

ثالثًا: فرص إصلاح منظمة التحرير

شهدت منظمة التحرير الفلسطينية تحوّلاً إستراتيجيًّا حين دخلت مسار التسوية مع «إسرائيل» عام 1993، في ظل نظام دولي انتقل من تعددية الأطراف إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة. غير أن اختلال ميزان القوى بين الطرفين أدى إلى إخفاق العملية السياسية، وورثت السلطة الفلسطينية هذا الإرث الضعيف، محاولةً تعويضه بسياسة تدويل محدودة الفاعلية. وقد فاقمت إدارة ترامب في ولايته الأولى والثانية هذا التهميش عبر دعمها لـ«إسرائيل»، إلا أن التحولات الجارية في النظام الدولي، وعودة روسيا والصين إلى الشرق الأوسط، وسلسلة الاعترافات بدولة فلسطين، والحركات الاحتجاجية العالمية المؤيدة للحق الفلسطيني، وانفتاح محكمتي العدل والجنائية الدولية على التحقيق في جرائم الحرب بفلسطين- تتيح فرصة جديدة أمام منظمة التحرير لإعادة بناء شرعيتها الداخلية، وتعزيز موقعها الدولي.

إلا أن حرب الإبادة على غزة أظهرت حدود قدرة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) من الاستفادة من الفرصة المتاحة التي خلقها الظروف الدولية والشعبية التي رافقت حرب الإبادة، وأيضا حدود قدرتها على تمثيل الشعب الفلسطيني أو قيادة الموقف السياسي. إذ اكتفت المنظمة ببيانات وتصريحات دبلوماسية متكررة بينما تراجعت قدرتها على التأثير في القرارين العربي والدولي. يشير مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية إلى أن غياب القيادة الفلسطينية الفاعلة فاقم أزمتها بعد السابع من أكتوبر، حيث بقيت القيادة في رام الله على الهامش[33]. ولم تستطع السلطة الفلسطينية التصدي لسياسات الضم والاستيطان وجرائم المستوطنين في الضفة الغربية.

ورغم استحواذ فصائل المقاومة على مساحة الخطاب الوطني في الفضاء العام، ورغم الدور العسكري لحركة حماس في غزة، إلا أن الخسائر البشرية واغتيالات قادتها أضعفتها، بالإضافة إلى عزلتها الدولية. وقد عطّل الانقسام الفلسطيني المزمن بين فتح وحماس منذ عام 2007 كل إمكانات الإصلاح أو الوحدة الوطنية. فالمحاولات المتكررة للمصالحة باءت بالإخفاق.

ويواجه الفلسطينيون فراغًا قياديًّا يهدد مستقبل حركتهم الوطنية. فبين الانقسام الداخلي والعنف الإسرائيلي والدعم الغربي غير المشروط لـ«إسرائيل»، تبدو الحاجة إلى تجديد القيادة وتوحيد المشروع الوطني أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، كي يتمكن الشعب الفلسطيني من تحويل التعاطف العالمي إلى خطوات سياسية ملموسة نحو التحرر وتقرير المصير.

في سياق إعادة تشكيل ميزان القوى الإقليمي بعد السابع من أكتوبر، برز تراجع دور منظمة التحرير الفلسطينية على أنه أحد مظاهر التحوّل في بنية التحالفات العربية. إذ أصبحت الدول العربية، ولاسيما الخليجية، تنظر إلى إصلاح المؤسسات الفلسطينية على أنه شرط ضروري لأي انخراط سياسي أو دعم مالي في مرحلة ما بعد الحرب. ووفقًا لتقديرات مركز ويلسون، باتت عملية إصلاح السلطة الفلسطينية محكومة بتوازن دقيق بين ضغوط المانحين الغربيين من جهة، ومساعي الفاعلين العرب لاحتواء النفوذ الإيراني في الساحة الفلسطينية من جهة أخرى[34]. ومن ثمّ، فإن فرص إصلاح منظمة

التحرير لا تنبع من دينامية داخلية بقدر ما تُعبر عن استجابةٍ لحاجة إقليمية لضبط التوازن بين المحاور المتنافسة، وهو ما يجعل هذا الإصلاح أداة لإدارة التوازن أكثر منه مدخلاً لإعادة بناء الشرعية الوطنية.

وعلى الرغم من تزايد الحديث عن «إحياء م.ت.ف»، إلا أن القيود البنيوية تجعل ذلك محدود الأثر. فالتبعية الاقتصادية والسياسية للسلطة الفلسطينية تقلّص هامش الاستقلال في القرار، كما أن الانقسام بين الضفة وغزة يُفقد المنظمة شرعيتها التمثيلية.

خاتمة

تُظهر القراءة المتقاطعة لإطارَي توازن القوى الإقليمي والمنعطفات الحرجة أن السابع من أكتوبر 2023 لم يكن حدثًا صادمًا عابرًا فحسب، بل نقطة انعطاف أعادت توزيع الكلفة والفرصة على الفاعلين الدوليين والإقليميين، إذ تولّدت من حرب الإبادة ديناميات ردع وتحالفات مرنة، وبرزت إعادة تموضعات متباينة بين إيران وتركيا ومصر والأردن ودول الخليج وأوروبا، بحيث تداخلت حسابات الأمن مع رهانات الشرعية وسياسات الوساطة وإدارة المخاطر.

وفي المستوى الشعبي، أسهمت الاحتجاجات العابرة للحدود وتدويل التقاضي أمام محكمتي العدل والجنائية الدوليتين إلى إعادة صياغة السرديات السياسية والحقوقية، وربطت العدالة في فلسطين بأفق كوني يضغط على صانع القرار ويقيّد هامش الإفلات من المحاسبة.

أمّا على المستوى الفلسطيني، فقد عرّت اللحظة الحرجة دور منظمة التحرير، وفرضت سؤال الإصلاح المؤسسي وتجديد التمثيل بوصفه شرطًا لتحويل التعاطف العالمي إلى مكاسب سياسية قابلة للتراكم. وبهذا، تقترح الدراسة أن فهم مآلات الإقليم والقضية الفلسطينية يمرّ عبر رصد كيفية استثمار الفاعلين للسيولة المؤسسية المؤقتة، ومقدار قدرتهم على بناء ترتيبات توازن جديدة تجمع بين الردع والشرعية القانونية والوساطة الفاعلة، بما يحوّل المنعطف الحرج من مسرح أزمة إلى فرصة تعزز مكانة القضية الفلسطينية.

الهوامش والمراجع

1. T. V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann, eds., Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004).
2. Giovanni Capoccia and R. Daniel Kelemen, "The Study of Critical Junctures: Theory, Narrative, and Counterfactuals in Historical Institutionalism," World Politics 59, no. 3 (April 2007): 341–369, https://doi.org/10.1017/S0043887100020852.
3. Hasan Obaid, "al-ʿAdāla al-Muʾajjala: Filasṭīn bayna Taḥallul al-Marjiʿiyya al-Duwaliyya wa-Haymanat Wāshingtun" [The Deferred Justice: Palestine between the Dissolution of International Reference and Washington's Dominance], al-ʿArabī al-Jadīd – Mulḥaq, accessed November 7, 2025. https://shorturl.at/7CY9d
4. Reuters. 2025. "Iran's Leader Says Yemen's Houthis Act Independently, Warns Against US Action." March 21, 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/irans-leader-khamenei-warns-us-against-action-against-tehran-2025-03-21/
5. Ayatollahi Tabaar, Mohammad. 2025. "Iran's Regional Strategy After October 7." April 16, 2025. Perry World House. https://perryworldhouse.upenn.edu/news-and-insight/irans-regional-strategy-after-october-7/
6. Giampaolo, Mattia. Egypt and Türkiye. Brief n. 65, November 2024. Osservatorio Turchia, Centro Studi di Politica Internazionale (CeSPI). https://www.cespi.it/sites/default/files/osservatori/allegati/brief_65_-_turchia_ed_egitto_-_giampaolo.pdf
7. Aboudouh, Ahmed. 2025. "Egypt now sees Israel as an imminent threat." Chatham House Expert Comment, 17 September. https://www.chathamhouse.org/2025/09/egypt-now-sees-israel-imminent-threat
8. Arab Republic of Egypt. Gaza Recovery, Reconstruction & Development Plan. Washington, DC: Embassy of the Arab Republic of Egypt, 2025. https://egyptembassy.net/media/Gaza-Recovery-Reconstruction-and-Development-Plan.pdf
9. al-Jazīra, "Miṣr: 'Isrāʾīl' tartakib ibāda bi-Ghazza wa-l-tahjīr khaṭṭ aḥmar" [Egypt: Israel commits genocide in Gaza and displacement is a red line], September 5, 2025. https://shorturl.at/JVBPg
10. Rania Abu Shamala, "Arab Summit in Cairo Adopts Egypt's Gaza Reconstruction Plan as 'Unified' Initiative," March 4, 2025, updated March 5, 2025. https://www.aa.com.tr/en/middle-east/arab-summit-in-cairo-adopts-egypt-s-gaza-reconstruction-plan-as-unified-initiative/3500127
11. Bdour, Farah. 2024. "Jordan's Three Balancing Acts: Navigating the Post-October 7 Middle East." September 11. United States Institute of Peace. https://www.usip.org/publications/2024/09/jordans-three-balancing-acts-navigating-post-october-7-middle-east

12. John Calabrese, “Post-Oct. 7 Divergent Paths: Israel’s Military Maximalism and Saudi Arabia’s Strategic De-Escalation,” August 7 2025, Middle East Institute, https://www.mei.edu/publications/post-oct-7-divergent-paths-israels-military-maximalism-and-saudi-arabias-strategic-de

13. Saeed Shah and Maha El Dahan, “Saudi Arabia, Nuclear-Armed Pakistan Sign Mutual Defence Pact,” Reuters, September 17 2025, https://www.reuters.com/world/asia-pacific/saudi-arabia-nuclear-armed-pakistan-sign-mutual-defence-pact-2025-09-17/

14. Reuters, “Israel Calls on Qatar to ‘Stop Playing Both Sides’ in Gaza Talks,” Reuters, May 4, 2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-calls-qatar-stop-playing-both-sides-gaza-talks-2025-05-03/

15. al-Jazīra, “Iʿlām Isrāʾīlī: Iʿtidhār Binyāmīn Natanyāhu li-Qaṭar yakshif ahammiyyatahā wa-fashal al-hujūm ʿalayhā” [Israeli Media: Benjamin Netanyahu’s apology to Qatar highlights its importance and the failure of the attack], September 30, 2025. https://shorturl.at/DSI6V

16. Burak Can Çelik, “Turkey’s Gaza-Israel Tightrope: Fiery Rhetoric, Wary Realpolitik,” The New Arab, May 15, 2025, https://www.newarab.com/analysis/turkeys-gaza-israel-tightrope-fiery-rhetoric-wary-realpolitik

17. Sinem Akgül-Açıkmeşe and Soli Özel, “EU Policy towards the Israel-Palestine Conflict: The Limitations of Mitigation Strategies,” The International Spectator 59, no. 1 (2024): 59–78, https://doi.org/10.1080/03932729.2024.2309664.

18. Sinem Akgül-Açıkmeşe, Kristina Kausch, Soli Özel, and Eduard Soler i Lecha, Stalled by Division: EU Internal Contestation over the Israeli-Palestinian Conflict, JOINT Research Papers No. 19 (Brussels: German Marshall Fund of the United States, February 2023). https://www.gmfus.org/sites/default/files/2023-10/JOINT%20Research%20Paper%20n%C2%BA%2019%20%281%29.pdf

19. Lara Deeb and Jessica Winegar, “Resistance to Repression and Back Again: The Movement for Palestinian Liberation in US Academia,” Middle East Critique 33, no. 3 (2024): 313–34, https://doi.org/10.1080/19436149.2024.2375669.

20. Erica Chenoweth, Soha Hammam, Jeremy Pressman, and Jay Ulfelder, “Protests in the United States on Palestine and Israel, 2023–2024,” Social Movement Studies, 2024, https://doi.org/10.1080/14742837.2024.2415674.

21. Collin Binkley, Steve LeBlanc, and Bianca Vázquez Toness, “Students protesting on campuses across US ask colleges to cut investments supporting Israel,” Associated Press, April 24 2024, https://www.apnews.com/article/college-protests-israel-divestment-palestinians-3f37f96f7be8e1124f266842d9caa627.

22. Sara Nasereddin, “Impact of Social Media Platforms on International Public Opinion during the Israel War on Gaza,” Global Change, Peace & Security, 2024, https://doi.org/10.1080/14781158.2024.2415908.

23. Hadas Zur and Tali Hatuka, “Local–Digital Activism: Place, Social Media, Body, and Violence in Changing Urban Politics,” Social Media + Society 9, no. 2 (2023), https://doi.org/10.1177/20563051231166443.
24. Henley, Jon. “Public Support for Israel in Western Europe at Lowest Ever Recorded by YouGov.” The Guardian, June 3, 2025. https://www.theguardian.com/world/2025/jun/03/public-support-for-israel-in-western-europe-lowest-ever-recorded-yougov
25. Ḥasan ʿUbayd, “Lan yatakarrar abadan: ʿAmaliyyat al-Salām wa-Ḥall al-Dawlatayn” [Never to Be Repeated: The Peace Process and the Two-State Solution], Maʿhad Dirāsāt Filasṭīn, October 1, 2025.https://www.palestine-studies.org/ar/node/1657940
26. Raden Bagus Rusydannu Risysya Bhirawa and Dian Mutmainah, “From Dublin to Ramallah: Analysing Three-Level Inputs in Ireland’s Recognition of Palestinian Statehood in 2024,” Papua Journal of Diplomacy and International Relations 5, no. 2 (November 2025): 170–188, https://doi.org/10.31957/pjdir.v5i2.4197.
27. al-Jazīra, “Tramp yadʿū ‘Isrāʾīl’ li-‘injāz al-mahamma fī Qiṭāʿ Ghazza” [Trump calls on “Israel” to “finish the job” in the Gaza Strip], March 25, 2024. https://shorturl.at/dO8H0
28. Akhbār al-Umam al-Muttaḥida, “Fī qarār jadīd, Maḥkamat al-ʿAdl al-Duwaliyya tuʾakkid anna al-tadābīr al-muʾaqqata tanṭabiq ʿalā jamīʿ anḥāʾ Ghazza, bimā fīhā Rafah” [In a new decision, the International Court of Justice confirms that the provisional measures apply to all areas of Gaza, including Rafah], February 16, 2024.https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128527
29. Stephanie van den Berg, “Dutch Court Orders Halt to Export of F-35 Jet Parts to Israel,” Reuters, February 12, 2024, https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/dutch-court-orders-halt-export-f-35-jet-parts-israel-2024-02-12/
30. Middle East Monitor. 2024. “Belgium’s Walloon government suspends ammunition exports to Israel over Gaza war, ICJ rulings.” February 6. https://www.middleeastmonitor.com/20240206-belgiums-walloon-government-suspends-ammunition-exports-to-israel-over-gaza-war-icj-rulings/
31. Reuters, “Norway Recognises Palestinian State,” Reuters, May 22, 2024, https://www.reuters.com/world/europe/norway-recognises-palestinian-state-2024-05-22/
32. European Center for Constitutional and Human Rights (ECCHR), “Gaza and the Matter of Genocide,” December 10 2024, https://www.ecchr.eu/en/press-release/gaza-and-the-matter-of-genocide/
33. Omar H. Rahman, “Lack of Palestinian Leadership Exacerbates Post-October 7 Crisis,” Middle East Council on Global Affairs, November 21, 2024, https://mecouncil.org/blog_posts/lack-of-palestinian-leadership-exacerbates-post-october-7-crisis/
34. Taylor Luck, “Overhauling the Palestinian Authority: Reform Hangs in the Balance,” Wilson Center, July 2, 2024,https://www.wilsoncenter.org/article/overhauling-palestinian-authority-reform-hangs-balance

رؤيـــــــة تركيـــــــة

Rouya Turkiyyah is a quarterly academic journal published by SETA Foundation since 2012. It covers a broad range of topics related to domestic and foreign policy of the Middle Eastern countries focusing mostly in their politics, economy and social problems. Rouya Turkiyyah seeks to furnish a new regional perspective, through the allocation of new spaces for serious discussions on the World Affairs but more specifically in the Middle East affairs.